

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٣٥٠
بتاريخ:	٢٠٢٠/٩/٥

ملف رقم: ٢٠٩٧/٤/٨٦

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠٢٠/٤/٨، بشأن طلب الإفادة بالرأى القانوني في كيفية تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية لمحافظة الغربية في الدعاوى أرقام ٤٢٦٥ و ٥٠٣٠ و ٥٠٣١ لسنة ٤٥ ق، و ٣٤٦٧ لسنة ٤٦ ق لصالح بعض الموظفين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٩ من أغسطس عام ٢٠٢٠م الموافق ١٠ من المحرم عام ١٤٤٢هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة طالبة الرأى عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ومستندات لازمة لإبداء الرأى فى الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأى، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت بموجب الكتابين رقمى: (٩٠١) المؤرخ فى ٢٠٢٠/٥/٩، و(٩٧٩) المؤرخ فى ٢٠٢٠/٦/٣، من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موافاتها ببيانات حالة وظيفية للمعرضة حالاتهم، وبيان مفردات مرتباتهم موضحاً بها مجموع ما كان يتقاضاه كل منهم اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ من مكافآت دورية أو سنوية أو حوافز أو مقابل جهود غير عادية أو بدلات، مع بيان ما إذا كان مجموعها يصل إلى نسبة ٢٠٠٪ من راتبهم الأساسى الشهرى من عدمه، دون أن يدخل فى هذه النسبة مكافآت جذب العمالة، وبدل التفريح، وبدل الإقامة فى المناطق النائية، وبدل ظروف ومخاطر الوظيفة حال استحقاقهم له، مع بيان الطبيعة القانونية لصرف مكافأة المساهمة



تابع الفتوى ملف رقم: ٢٠٩٧/٤/٨٦

(٢)

في أعمال الامتحانات بنسبة ٧٥٪ وحوافز العاملين بنسبة ٢٥٪ من الراتب الأساسى، وتقديم القرارين رقمى ٤٦١ و ٩٤٢ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم صرف مكافآت المساهمة في أعمال الامتحانات وحوافز العاملين، مع إيضاح ما إذا كان تم صرف نسبة ١٠٠٪ من الراتب الأساسى للمعرضة حالاتهم بالإضافة إلى مكافأة المساهمة في أعمال الامتحانات بنسبة ٧٥٪ وحوافز العاملين بنسبة ٢٥٪ من راتبهم الأساسى اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ وفقاً لقرار وزير التعليم العالى رقم (٢٨٩٨) بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٩ من عدمه، مع تقديم ما يفيد ذلك، وكذلك بيان ما إذا كان تم الطعن على الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية لمحافظة الغربية في الدعاوى أرقام ٤٢٦٥ و ٥٠٣٠ و ٥٠٣١ لسنة ٤٥ق، و ٣٤٦٧ لسنة ٤٦ من عدمه، إلا أنه لم يتم موافاتها بما طلبته، الأمر الذى ينبىء عن العدول عن طلب الرأي المائل، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى: ٩ / ٥ / ٢٠٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

